رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٣ / ١ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق بعد عام ٢٠١٤

Jordan's foreign policy toward Iraq after 2014

م.د.منتهى علي حسين

Dr. Montaha Ali Hussein

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Nahrain University / College of Political Science

muntaha.ali@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق بعد عام ٢٠١٤، إذ اتخذت العلاقات الأردنية- العراقية بعد عام ٢٠١٤ أبعاداً سياسية واقتصادية وأمنية أثرت على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق، حيث كان العامل الاقتصادي المتمثل في حاجة الأردن الى الموارد النفطية هو العامل الأكثر تأثيراً على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق بعد عام ٢٠١٤، إذ حرصت الأردن على الاستفادة من علاقاتها الاقتصادية بالعراق الى أقصى حد ممكن، خاصة في ظل حاجة العراق إلى الأردن والتي نتجت من الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعيشها العراق منذ عام ٢٠٠٣، والتي تفاقمت أكثر بعد سيطرة تنظيم الدولة (داعش) على كثير من الأراضي العراقية، الأمر الذي ضاعف من أهمية العامل الأمني في توجيه سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق، وأن العلاقات الأردنية- الأمريكية تشكل المحدد الرئيسي الذي يعتمد عليه صانع قرار سياسة الأردن الخارجية في توجيه قرارته تجاه العراق، لاسيما في ظل الصراع الأمريكي- الإيراني بشأن الملف النووي الإيراني، والإشكاليات الإقليمية الناتجة عن سياسة إيران التوسعية في العراق خصوصاً، والمنطقة العربية عموماً.

الكلمات المفتاحية:"السياسة الخارجية"،"المحددات الجغرافية"،"المحددات الديموغرافية"،"المحددات الاقتصادية"،"المحددات الأمنية"

Abstract

This study aimed to identify Jordan's foreign policy towards Iraq after 2014. Jordanian-Iraqi relations after 2014 took on political, economic and security dimensions that influenced Jordan's foreign policy towards Iraq. The economic factor, represented by Jordan's need for oil resources, was the most influential factor on Jordan's foreign policy towards Iraq after 2014. Jordan was keen to benefit from its economic relations with Iraq to the maximum extent possible, especially in light of Iraq's need for Jordan, which resulted from the political, security and economic conditions that Iraq has been experiencing since 2003, which further worsened after the Islamic State (ISIS) took control of much of Iraq. This doubled the importance of the security factor in guiding Jordan's foreign policy towards Iraq. Jordanian-American relations constitute the main determinant upon which Jordanian foreign policy decision-makers rely in guiding their decisions towards Iraq, especially in light of the American-Iranian conflict over the Iranian nuclear file and the regional problems resulting from Iran's expansionist policy in Iraq in particular and the Arab region in general.

Keywords: "foreign policy", "geographical determinants", "demographic determinants", "economic determinants", "security determinants "

المقدمة

تستند العلاقات الأردنية–العراقية الى جذور تاريخية وجغرافية عميقة، يرسخها الانتماء المشترك الى أمة واحدة يوحدها اللغة والتاريخ والدين والعقيدة والثقافة، والتجاور الجغرافي، فضلاً عن التشابك والتداخل المجتمعي، بالإضافة الى شبكة العلاقات والمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية التي تجمع بين البلدين، وهي العوامل نفسها التي تؤثر على السياسات الخارجية المتبادلة بينهما، بالإضافة الى المتغيرات المحيطة بهما إقليمياً ودولياً.

في ظل التحولات التي شهدتها العراق والتحديات التي واجهتها بعد عام ٢٠١٤، تغيرت السياسة الخارجية لبعض الدول في المنطقة تجاهه، حيث بدأ العراق يواجه نوعاً من التوتر في علاقاته الخارجية مع دول الجوار وتبادل معهم الميول نحو الشك والاتهام في تحديد مسؤولية وأدوار تفجر موجات العنف والإرهاب والتوتر السياسي والطائفي والاستقطاب الاقليمي ومسؤولية منح مبررات التدخل الدولي في المنطقة . ظهر ذلك الى حد كبير على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق؛ فقد شكل اجتياح تنظيم (داعش) الارهابي لمساحات ومدن كبيرة في العراق عام ٢٠١٤، تهديداً خطيراً للأمن الوطني الأردني ، كما كان له انعكاسات على العلاقات الاقتصادية والتجارية والأمنية بين البلدين، وهي الانعكاسات التي ظهرت بدورها على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق منذ ذلك الحين وحتى الوقت الراهن.

إشكالية الدراسة: تكمن إشكالية الدراسة في الحاجة الى التعرف على محددات سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق بعد عام ٢٠١٤، وهي الإشكالية التي يمكن التعبير عنها بسؤال رئيسي على نحو ما هو آتي: ما هي محددات سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق بعد عام ٢٠١٤ والعوامل الداخلية والمتغيرات الخارجية التي أثرت عليها؟

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تعنى به، وبالتحديد من أهمية العلاقات الأردنية–العراقية، والتي تتخذ أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية، إضافة الى البعد الأمني، بحيث يمكن إبراز أهمية الدراسة على النحو الآتي:

١. **من الناحية العلمية،** أهمية الكشف عن دور صانع القرار في سياسة الأردن الخارجية تجاه مختلف الأزمات والقضايا الداخلية العراقية، ومدى إدراكه لانعكاساتها وتداعياتها الإقليمية والدولية.

٢. **من الناحية العملية،** أهمية سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق، ودورها في تعزيز توجهات دولة العراق في مواجهة كافة الأزمات والتحديات الداخلية، واستعادة مكانة العراق على الخارطة الإقليمية والدولية.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: أن سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق تستند الى مجموعة من المحددات الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي تحدد اتجاهاتها العامة، بالإضافة الى تأثير المتغيرات الداخلية على الساحتين العراقية والأردنية وانعكاساتها إقليمياً ودولياً على اتجاهات سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق بعد عام ٢٠١٤.

أهداف الدراسة: تتجه الدراسة الحالية في اطارها العام الى إلقاء الضوء على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق بعد عام ٢٠١٤، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على أسس ومقومات سياسة الأردن الخارجية.

٢. الكشف عن محددات سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق والمتغيرات التي أثرت عليها بعد عام ٢٠١٤.

حدود الدراسة: يتحدد نطاق الدراسة مكانياً وزمانياً، على النحو الآتي:

الحدود المكانية؛ تقتصر الدراسة على النطاق المكاني الذي تشكله علاقات الجوار بين الأردن والعراق في أبعادها الجغرافية والتاريخية، ومجالاتها السياسية والاقتصادية، وتحدياتها الأمنية.

الحدود الزمانية؛ تبحث الدراسة في سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٤.

منهجية الدراسة: لتحقيق أغراض الدراسة، اتبعت الباحثة منهجية مركبة، من المنهج الوصفي؛ وذلك للتعرف على أسس ومقومات سياسة الأردن الخارجية، وتحديد العوامل المؤثرة فيها؛ ومنهج تحليل النظم الإقليمية؛ والذي يفيد في الكشف عن محددات سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق، والمتغيرات التي أثرت عليها بعد عام ٢٠١٤ داخلياً وخارجياً، وأثرها في صنع قرارات الخارجية الأردنية إزاء العراق حتى عام ٢٠٢٤.

هيكل البحث: بالإضافة الى المقدمة ، تتألف الدراسة من مبحثين وخاتمة، وكما يلي:

تستند العلاقات الأردنية–العراقية الى جذور تاريخية وجغرافية عميقة، يرسخها الانتماء المشترك الى أمة واحدة يوحدها اللغة والتاريخ والدين والعقيدة والثقافة، والتجاور الجغرافي، فضلاً عن التشابك والتداخل المجتمعي، بالإضافة الى شبكة العلاقات والمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية التي تجمع بين البلدين، وهي العوامل نفسها التي تؤثر على السياسات الخارجية المتبادلة بينهما، بالإضافة الى المتغيرات المحيطة بهما إقليمياً ودولياً.

في ظل التحولات التي شهدتها العراق والتحديات التي واجهتها بعد عام ٢٠١٤، تغيرت السياسة الخارجية لبعض الدول في المنطقة تجاهه، حيث بدأ العراق يواجه نوعاً من التوتر في علاقاته الخارجية مع دول الجوار وتبادل معهم الميول نحو الشك والاتهام في تحديد مسؤولية وأدوار تفجر موجات العنف والإرهاب والتوتر السياسي والطائفي والاستقطاب الاقليمي ومسؤولية منح مبررات التدخل الدولي في المنطقة (مجموعة من المؤلفين، ٢٠١٨، ٧).

ظهر ذلك الى حد كبير على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق؛ فقد شكل اجتياح تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي (داعش) لمساحات ومدن كبيرة في العراق عام ٢٠١٤، تهديداً خطيراً للأمن الوطني الأردني (لاسنسكي، ٢٠٠٦، ٢)، كما كان له انعكاسات على العلاقات الاقتصادية والتجارية والأمنية بين البلدين، وهي الانعكاسات التي ظهرت بدورها على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق منذ ذلك الحين وحتى الوقت الراهن.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تعنى به، وبالتحديد من أهمية العلاقات الأردنية–العراقية، والتي تتخذ أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية، إضافة الى البعد الأمني، بحيث يمكن إبراز أهمية الدراسة على النحو الآتي:

١. **من الناحية العلمية،** أهمية الكشف عن دور صانع القرار في سياسة الأردن الخارجية تجاه مختلف الأزمات والقضايا الداخلية العراقية، ومدى إدراكه لانعكاساتها وتداعياتها الإقليمية والدولية.

٢. **من الناحية العملية،** أهمية سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق، ودورها في تعزيز توجهات دولة العراق في مواجهة كافة الأزمات والتحديات الداخلية، واستعادة مكانة العراق على الخارطة الإقليمية والدولية.

إشكالية الدراسة: تكمن إشكالية الدراسة في الحاجة الى التعرف على محددات سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق بعد عام ٢٠١٤، وهي الإشكالية التي يمكن التعبير عنها بسؤال رئيسي على نحو ما هو آتي: ما هي محددات سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق بعد عام ٢٠١٤ والعوامل الداخلية والمتغيرات الخارجية التي أثرت عليها؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: أن سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق تستند الى مجموعة من المحددات الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي تحدد اتجاهاتها العامة، بالإضافة الى تأثير المتغيرات الداخلية على الساحتين العراقية والأردنية وانعكاساتها إقليمياً ودولياً على اتجاهات سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق بعد عام ٢٠١٤.

أهداف الدراسة: تتجه الدراسة الحالية في اطارها العام الى إلقاء الضوء على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق بعد عام ٢٠١٤، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على أسس ومقومات سياسة الأردن الخارجية.

٢. الكشف عن محددات سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق والمتغيرات التي أثرت عليها بعد عام ٢٠١٤.

حدود الدراسة: يتحدد نطاق الدراسة مكانياً وزمانياً، على النحو الآتي:

الحدود المكانية؛ تقتصر الدراسة على النطاق المكاني الذي تشكله علاقات الجوار بين الأردن والعراق في أبعادها الجغرافية والتاريخية، ومجالاتها السياسية والاقتصادية، وتحدياتها الأمنية.

الحدود الزمانية؛ تبحث الدراسة في سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٤.

منهجية الدراسة: لتحقيق أغراض الدراسة، اتبعت الباحثة منهجية مركبة، من المنهج الوصفي؛ وذلك للتعرف على أسس ومقومات سياسة الأردن الخارجية، وتحديد العوامل المؤثرة فيها؛ ومنهج تحليل النظم الإقليمية؛ والذي يفيد في الكشف عن محددات سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق، والمتغيرات التي أثرت عليها بعد عام ٢٠١٤ داخلياً وخارجياً، وأثرها في صنع قرارات الخارجية الأردنية إزاء العراق حتى عام ٢٠٢٤.

خطة الدراسة (هيكل البحث): بالإضافة الى المقدمة السابقة، تتألف الدراسة من مبحثين وخاتمة، وذلك كما يلي:

المبحث الأول : أسس ومقومات سياسة الأردن الخارجية

إن أي تعامل مع ظواهر وقضايا العلاقات الدولية، لاسيما تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية يتطلب بالأساس تحديد المفاهيم المتصلة بالظاهرة أو القضية موضوع الدراسة، فالمفاهيم هي بمثابة الصياغات المختزلة والكثيفة للأبعاد النظرية لكل موضوع، والتي ترسم وتحدد الآفاق والحدود الموضوعية والمنهجية له، الأمر الذي يمكن بيانه بالنسبة الى أسس ومقومات سياسة الأردن الخارجية على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية

يعد مصطلح السياسية الخارجية من المصطلحات التي اختلفت اجتهادات المختصين في تعريفها، وذلك تبعًا لاختلاف مراحل التطور، والمداخل ووجهات النظر فيما بينهم (مرعي، ٢٠١٨، ٩٠)؛ فقد عرفها بطرس غالي على أنها: "السياسة التي تدبر نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها، أو هي منهج سياسي تتبعه الدولة في علاقاتها مع غيرها، بحيث تعمل السياسة الخارجية على إيجاد توازن بين التزام الدول الخارجي وبين القوة التي يحتاج إليها تنفيذ هذا الالتزام"(غالي، ١٩٦٥، ٣٠٧).

بيد أن هذا لا يعني بأن كل نشاط خارجي تقوم به الدولة هو بالضرورة من يدخل في اطار السياسة الخارجية، إذ ينبغي أن يرتبط النشاط بتحقيق أهداف عامة لكي يصنف ضمن هذا الباب، ذلك أن السياسة الخارجية تدور حول محور محدد، يتمثل في تقرير السبل الأمثل التي يمكن بواسطتها الوصول الى الغايات التي وضعت لأجلها (كانتور، ١٩٨٩، ٤٠٩).

ذهب فيرنس وسنايدر (Furniss and Snyder) في تعريف السياسة الخارجية الى أنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل" (سليم، ١٩٩٨، ٧)؛ وعرفها آخرون، بأنها: "مجموعة النوايا التي تدفع الدول إلى نمط معين من السلوك، أو هي مجموعة الخطط لما يجب أن يعمل به خارج حدود الدول" (الرمضاني، ١٩٩١، ٢٥).

كما جرى تعريف السياسة الخارجية ضمن هذا الاتجاه أيضاً، بأنها: خطة أو برنامج عمل مستقبلي؛ وبأنها أيضاً ذلك النشاط السياسي الذي يهدف صانع القرار من خلاله الى احداث تغيير في البيئة الخارجية (الشايب، ٢٠١٦، ٢٧).

كما عرفت السياسة الخارجية بأنها: "مجموعة من السياسات والنشاطات التي تمارسها الدول من أجل تحقيق مصالحها الوطنية الخاصة تجاه الوحدات الدولية الأخرى دولاً كانت أم مؤسسات دولية، والتي تحدد بناء على تخطيط مسبق بقصد تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات المرجوة" (السعيدي، ٢٠٢١، ٤٢٩).

في اتجاه آخر، عرف جيمس روزنو (James Rosenau) السياسة الخارجية بأنها: "كافة التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها" (Rosenau, 1974, 6)، ويعد هذا التعريف في نظر البعض، هو الأكثر شمولاً.

ذهب بعض الباحثين الى تعريف السياسة الخارجية، بأنها: مجموعة من القرارات المتعلقة بأهداف الدولة على الصعيد الخارجي، والإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذها (الحلو وآخرون، ١٩٨٤، ٢٤٨). كما عرفها آخرون بأنها: "مجموعة معاملات الدولة مع العالم الخارجي، وهذا لا يعني مجموعة الوثائق الرسمية فقط، إنها تحوي كذلك القرارات والتصرفات مع الدول الأخرى" (الدومة، ٢٠٠٦، ١١١).

والتعريف الأشمل والأكثر وضوحاً للسياسة الخارجية ضمن هذا الاتجاه، هو تعريفها بأنها: "العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي/الدولي" (الشايب، ٢٠١٦، ٢٦).

ثانياً: محددات السياسة الخارجية وأسس صنع قراراتها

تتوقف سياسة الدولة الخارجية على مجموعة من المحددات الأساسية تبعاً للبيئة التي يتم فيها صنع قراراتها، بحيث يمكن التمييز بين نوعين من تلك المحددات، وذلك على النحو الآتي (سليم، ١٩٩٨، ١٣٧-١٣٨) (

أولاً: محددات خارجية، وتشمل كل العوامل والمؤثرات الناتجة عن البيئة الخارجية المحيطة بالدولة، كخارطة توزيع القوى على المستوى الدولي، وسلوك الدول الأخرى في أنماطه المختلفة، بالإضافة الى مختلف التوجهات والرؤى السائدة في إطار العلاقات الراهنة بين الدول، والقوانين والاتفاقيات الدولية.. وغيرها.

ثانياً: محددات داخلية؛ وتشمل كل العوامل والمؤثرات الداخلية، وأهمها على سبيل المثال: (الموقع الجغرافي، الخصائص والسمات السكانية، الثروات والموارد الطبيعية، الخصائص الاجتماعية والثقافية، النظام السياسي، نمط القيادة السياسية، مدى كفاءة وفاعلية الآليات والأدوات الدبلوماسية، مصادر قوة الدولة في السياق الدولي)، وغير ذلك من المحددات التي ترتبط بمصادر ومرجعيات داخلية، إذ يمكن تصور عملية صناعة القرارات في إطار السياسة الخارجية بالشكل التالي:

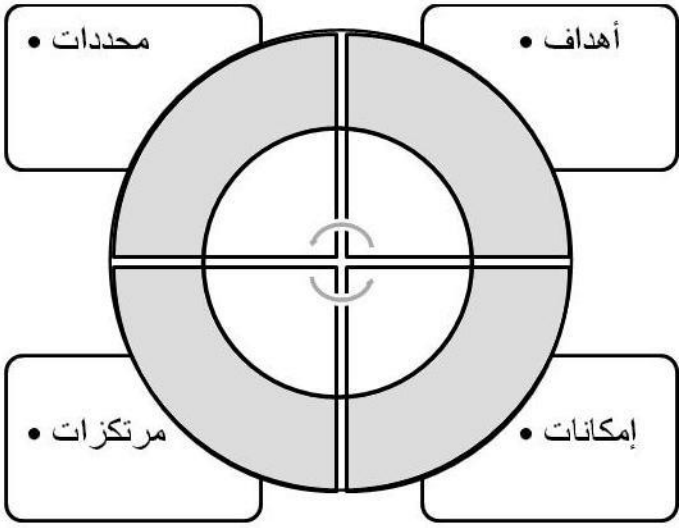

شكل (١): بيئة صنع السياسة الخارجية

المصدر: (أبو دامس والعتوم، ٢٠١٧، ٥١٢)

تمثل الدائرة البيضاء البيئة الداخلية للدولة، في حين تمثل الدائرة باللون الغامق البيئة الخارجية، والبيئتان معاً يشكلان دائرة واحدة تمثل البيئة الكلية، والتي تتوزع الى أربعة قطاعات يمثل كل قطاع منها عامل مؤثر على السياسة الخارجية من مجموعة العوامل المختلفة الأخرى، وذلك على النحو الآتي (أبو دامس والعتوم، ٢٠١٧، ٥١٢-٥١٣):

١. **الإمكانات**، وتشمل كافة الموارد وعوامل القوة الداخلية والخارجية، وهي الأساس الرئيسي الذي تقوم عليه عمليات صناعة قرارات السياسة الخارجية.

٢. **المحددات**؛ وهي التحديات والمعوقات ونقاط الضعف الموجودة في البيئة الداخلية للدولة والبيئة الخارجية المحيطة بها.

٣. **الأهداف**؛ وتتمثل بالطموحات التي يسعى صانع القرار في السياسة الخارجية الى تحقيقها والوصول إليها على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية، وهي المحرك الرئيسي لسياسة الدولة الخارجية بالإضافة الى الأسس والمرتكزات.

٤. **المرتكزات**؛ وهي مجموعة من الأسس والثوابت التي ينطلق منها صانع قرار السياسة الخارجية في تعامله مع كافة المعطيات الداخلية والخارجية، والتي تختلف مرجعياتها ومصادرها تبعاً للمتغيرات التي تعنى بها قرارتها، بما في ذلك المرجعيات الأخلاقية والإنسانية، والمرجعيات الدينية والقومية، والمرجعيات القانونية الدولية.

ثالثاً: أسس ومرتكزات سياسة الأردن الخارجية وأهدافها

تقوم سياسة الأردن الخارجية على مجموعة من الأسس والمرتكزات الثابتة، والتي تتحدد بكل مما يلي:

١. **الأسس الدينية الإسلامية**؛ وهي الأسس التي تستمدها سياسة الأردن الخارجية من المرجعيات الأخلاقية والشرعية للدين الإسلامي الحنيف، لاسيما وأن غالبية المجتمع الأردني من المسلمين، كما أن القيادة السياسية في

الأردن ممثلة بالعائلة المالكة الشريفة تنحدر من السلالة النبوية الهاشمية، والتي ينتهي نسبها الى النبي محمد صلى الله عليه وسلم (الكركي، ٢٠١٥، ١٧).

٢. **الأسس القومية العربية؛** الأردن دولة عربية وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية الواحدة، التي توحدها اللغة والتاريخ والدين والجغرافيا والثقافة والمصير المشترك، ناهيك وأن الأردن تنطلق من فلسفة الثورة العربية الكبرى (تليلان، ٢٠٠٠، ٣) (فريحات، ١٩٩٠، ٩٧-٩٨).

٣. **الأسس الدولية؛** تنطلق الأردن في سياستها الخارجية من كونها دولة مستقلة ذات سيادة، وعضو في الأمم المتحدة، وتحظى باعتراف دولي، كما تحتل مكانة دولية مرموقة، ولهذا تسعى الأردن الى المشاركة بفعالية كبيرة في تحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، وحل النزاعات المختلفة بالطرق السلمية، وتعزيز أطر التعاون السلمي بين مختلف دول العالم (أبو دامس والعتوم، ٢٠١٧، ٥١٤).

أما أهداف سياسة الأردن الخارجية، فتتلخص أهمها بكل مما يلي (العرود، ٢٠٠٧، ٢٣) (أبو دامس والعتوم، ٢٠١٧، ٥١٤-٥١٥):

١. **التأكيد على استقلال الأردن وحماية سيادتها ووحدة أراضيها؛** إذ يعمل صانع القرار على ابعاد الأردن عن كافة المخاطر والتهديدات الخارجية الإقليمية والدولية، من خلال اتباع سياسة خارجية قائمة على الالتزام بالقانون الدولي واحترامه، وتعزيز التعاون والحوار باعتباره الوسيلة المثلى لبناء علاقات الدول، وحل النزاعات بالآليات والأدوات الدبلوماسية السلمية.

٢. **تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين؛** تحرص سياسة الأردن الخارجية على ضمان تحقيق السلام العادل والدائم إقليمياً ودولياً، لاسيما في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وتعزيز أسباب وعوامل الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

٣. **تعزيز العمل بقواعد الشرعية الدولية؛** من خلال الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق والقرارات الدولية، ورفض كل ممارسات العنف والقوة، ومحاربة كل أشكال التطرف والإرهاب، والتأكيد على الحوار والوسائل الدبلوماسية لحل المنازعات الدولية، وتجنب الصراعات والحروب.

المبحث الثاني: محددات سياسية الأردن الخارجية تجاه العراق بعد ٢٠١٤ والمتغيرات التي أثرت عليها

تأرجحت العلاقات الأردنية-العراقية قبل عام ٢٠١٤ بين علاقات يسودها التعاون والتقارب، أو علاقات يسودها التوتر وعدم الانسجام في بعض الأحيان، ومع ذلك، فقد كان علاقات التعاون والتقارب هي السمة المميزة للعلاقات الثنائية بين البلدين خلال هذه الفترة (عبد الكاظم، ٢٠٢٠، ١٧٠).

في عام ٢٠١٤، أثارت التطورات التي شهدتها العراق جملة من الأسئلة والنقاشات لدى القيادات والنخب السياسية في الأردن عموماً، وأصحاب القرار في سياسة الأردن الخارجية على وجه خاص، غير أن السؤال الأكثر حضورًا آنذاك كان عما إذا كان صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يشكل خطرًا فعلياً على الأردن؟ وهو السؤال الذي ارتفعت وتيرة تكراره مع الأنباء التي تحدثت عن اقتراب تنظيم الدولة من الحدود العراقية-الأردنية،

ومع إشارة الرئيس الأميركي باراك أوباما وعدد من المسؤولين الغربيين إلى أن التنظيم يهدد أمن المنطقة ودولها، ومن بينها الأردن (أبو رمان، ٢٠١٤، ٢).

بطبيعة الحال، فإن سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق تستند بصورة عامة إلى مجموعة من العوامل (الجغرافية، الديموغرافية، الاقتصادية، والأمنية) التي تشكل محددات أساسية لها، فضلاً عن كافة المتغيرات المؤثرة فيها داخلياً وخارجياً، الأمر الذي يؤثر على اتجاهات سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق، وعلى هذا الأساس يمكن البحث في أثر تلك المتغيرات (الداخلية، والخارجية) على تلك المحددات، وبالتالي، أثرها على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق بعد عام ٢٠١٤، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: المحددات الجغرافية: يعد الموقع الجغرافي واحد من أهم محددات سياسة الأردن الخارجية الرئيسية والمؤثرة عليها، إذ تقع المملكة الأردنية في موقع متوسط من الشرق الأوسط والمنطقة العربية، الى جوار خمس دول عربية تحاده من كافة الجهات، وهي: (العراق– سوريا– فلسطين– السعودية– مصر)، ويتشابه الأردن مع العراق في قلة الحدود البحرية، إذ يطل الأردن على منفذ بحري ضيق في خليج العقبة من البحر الأحمر لا يتجاوز طول شريطه الساحلي (٢٥) كم، وهذا بدوره ما يمثل عاملاً إضافياً يؤثر على اتجاهات السياسة الخارجية في الأردن، إذ يفرض عليه ذلك اعتماده بشكا كبير على الدول المجاورة في تأمين احتياجاته من الموارد النفطية والسلع والمنتجات الاقتصادية الأخرى (العبد اللات، ٢٠١١، ١٠٧–١٠٨).

يحظى العامل الجغرافي بأهميته البالغة في صنع سياسة الأردن الخارجية في ظل شحة الموارد والثروات الطبيعية وتدني مستوى الإمكانات الاقتصادية للأردن، والذي يعد بلداً فقيراً من هذه الناحية، ولهذا، فإن توجيه سياسة الأردن الخارجية نحو الاستفادة من كافة الدول ينطلق في الأساس من ادراك صانع القرار السياسي في الأردن للتحديات التي يفرضها العامل الجغرافي عليه، أضف الى ذلك كون الأردن من أهم دول المواجهة مع الكيان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي فرض على الأردن أن تكون سياساته الاقليمية تجاه دول الجوار قائمة على التوسط والاعتدال، وبلا شك، فإن العراق يعد من أهم الدول المجاورة التي حرص الأردن على إقامة علاقات سياسية واقتصادية قوية معها، كأولوية جيو– استراتيجية كبرى تساعده على مواجهة كافة الأزمات المتوالية اقتصادياً، والتحديات الأمنية التي تحيط به، لاسيما في ظل تعاظم خطر التنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها تنظيم القاعدة وتنظيم (داعش)، خاصة بعد اجتياح هذا الأخير وسيطرته على أجزاء واسعة من العراق عام ٢٠١٤، والتي دفعت الأردن الى أن يكون شريكاً فاعلاً ضمن التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم داعش في العراق(الرواشدة والفزاع، ٢٠١٣).

إضافة الى ارتباط العامل الجغرافي بتحديات القضايا الإقليمية الأخرى وفي مقدمتها الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، والملف النووي الإيراني، والأزمة السورية، وانعكاسات ذلك كله على سياسة الأردن الخارجية على الصعيد الدولي، وبوجه خاص العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: المحددات السكانية (الديموغرافية): استقبل الأردن أعداداً كبيرة من النازحين والمهاجرين العراقيين في ظل الحرب العراقية– الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، وكذلك بعد الحرب التي شنها التحالف الدولي على العراق (حرب الخليج الثانية– حرب تحرير الكويت) عام ١٩٩١ وفرض عقوبات اقتصادية على العراق، حيث زاد عدد اللاجئين

العراقيين في الأردن الى ما بين (٣٠٠-٣٥٠) ألف شخص (لاسنسكي، ٢٠٠٦، ١٠)، وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ شهدت العراق انفلاتاً أمنياً، وسادت فيه الفوضى، وازدادت حدة الصراعات الطائفية والعنف، وتدهورت حالة الأمن بدرجة غير مسبوقة، مما أدى الى هجرة الآلاف من العراقيين الى الأردن، الذي يعاني من ضغوط اقتصادية شديدة (عبد الله، ٢٠١٧، ٦٠٨).

ارتفع عدد المهاجرين العراقيين في الأردن بعد عام ٢٠٠٣ إلى حد كبير، حيث وصل عددهم الى (٥٠٠) ألف في بعض التقديرات (البزايعة، ٢٠١٢، ٤١)، في حين تشير بعض التقديرات إلى ما بين (٤٠٠-٨٥٠) ألف مهاجر، وربما وصل عددهم آنذاك إلى مليون شخص، وبحسب تقارير للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، فقد وصل العدد إلى ما يقرب من (٧٠٠) ألف، وقد عمل الأردن عن طريق المهاجرين العراقيين على المشاركة في إعادة بناء جسور الثقة بين الطوائف العرقية المختلفة، وفي مقابل قلق المسؤولين في العراق من هجرة العقول، كان المسؤولون الأردنيون قلقون للغاية من اتساع تيار التشدد الديني ووصول الجماعات المتطرفة عبر حدود البلاد (لاسنسكي، ٢٠٠٦، ١٠).

تحولت الأردن بعد ذلك الى مركز لتجمع العراقيين بمختلف انتماءاتهم الدينية والسياسية والطائفية، وخاصة القوى المعارضة للاحتلال الأمريكي (الجاسور، ٢٠١٧، ١٦)، الأمر الذي كان له أثر واضح على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق، فقد أدرك صانع القرار الأردني بأن حالة عدم الاستقرار السياسي والانفلات والفوضى الأمنية والصراعات الداخلية في العراق سوف تؤدي إلى تهديد الأمن القومي الأردني، لاسيما إذا ما تفاقمت الأوضاع داخل العراق (عبد الله، ٢٠١٧، ٦١٠)، فقد وصل عدد اللاجئين العراقيين في الأردن حتى عام ٢٠٠٨ حوالي مليوني لاجئ، حملوا معهم صراعاتهم الطائفية (البزايعة، ٢٠١٢، ٤٦).

كان أغلب المهاجرين العراقيين الى الأردن من أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال، إضافة الى بعض الخبراء الاقتصاديين الذين وجدوا في الأردن مكاناً مناسباً للعمل بسبب قربها الجغرافي من العراق، وأيضاً بسبب تسهيل الإجراءات المتعلقة باستيراد السلع والبضائع من ميناء العقبة، وزيادة فرص الاستمرار في ممارسة نشاطاتهم التجارية (الجاسور، ٢٠١٧، ١٦) (مجيد، ٢٠١١، ٩١)، وبالرغم من ذلك، فقد ساهم وجود الجالية العراقية في الأردن في زيادة أعباء ميزان المدفوعات الأردني، كما تسبب بضغط احتياطات العملة الأجنبية، نظراً لحجم الجالية العراقية الذي خلق ضغطاً واضحا على معدل استهلاك الطاقة في الأردن، كما أسهم وجود الجالية العراقية باتفاق العراق والأردن على منح الأردن النفط بأسعار تفضيلية بما يسهم بخفض مستوى الضغط عليها، لاسيما في ظل شحة الموارد وتراجع مستوى الاقتصاد الأردني، في المقابل، تشير بعض الدراسات الى أن المهاجرين العراقيين لم يكونوا السبب المباشر في زيادة معدلات التضخم في الأردن، بل يرجع سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية بشكل كبير بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، خاصة وأن الأردن قد حرمت حينها من النفط العراقي، والذي كانت تحصل عليه بأسعار مدعومة من قبل الحكومة العراقية، بالإضافة الى أسباب اقتصادية أخرى تضافرت وأسهمت في رفع معدلات التضخم في الأردن خلال تلك الفترة (خماس، ٢٠١١، ١٤٥-١٤٦).

ثالثاً: المحددات الاقتصادية: كان العامل الاقتصادي -ومازال- يمثل عصب سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق، خاصة وأن العراق كان يمثل المصدر الرئيسي للموارد النفطية التي تحتاجها الأردن، حيث كانت التجارة مع العراق

أهم أركان الاقتصاد الأردني طوال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، حيث كان العراق يقوم بتأمين الجزء الأكبر من موارد الطاقة (النفط والغاز) التي تحتاجها الأردن بأسعار منافسة، لاسيما في ظل الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول الكبرى على العراق، والذي ظل مستمراً حتى أواخر التسعينيات، حيث شكل النفط العراقي أهم محاور التجارة بين البلدين، خاصة وأن الإدارة الأمريكية حينها قد سمحت بتصدير النفط العراقي الى الأردن، كحل وسط لابد منه من أجل الاستمرار في فرض العقوبات الدولية الواسعة النطاق على الدولة العراقية، ومن ثم، فقد حصل الأردن على النفط العراقي بأقل من أسعار السوق العالمية في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء الذي كانت تشرف عليه هيئة الأمم المتحدة آنذاك (مشاقبة وآخرون، ٢٠٠٠، ٧١).

بعد عام ٢٠٠٣، أصبحت العلاقات الأردنية– العراقية تواجه تحدياً كبيراً، وخاصة من قبل الأردن، حيث برزت الكثير من المخاوف الاقتصادية لديه من جراء تغير السياسة التجارية العراقية تجاه الأردن، ومع ذلك، فقط تبين عدم صحة تلك المخاوف، وظل الأردن محتفظاً بعلاقات تجارية قوية ونشطة مع العراق، اتسعت معها دائرة مشاركة القطاع الخاص الأردني والعراقي فيها، فقد نشطت سوق العقارات الأردنية بفضل المهاجرين العراقيين الذين توسعت نشاطاتهم التجارية في هذا القطاع بشكل واضح (الجاسور، ٢٠١٧، ١٧).

منذ عام ٢٠٠٤ تحسنت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، على نحو ما ساهم في انعاش الاقتصاد الأردني، وذلك بفضل توسع حركة التجارة بين عمان وبغداد، حيث بلغ حجم صادرات الأردن للعراق قرابة نصف مليار دولار، مقابل ما قيمته أقل من مليون دولار من حجم الواردات الى الأردن من العراق، ومن ثم، فقد وصل التبادل التجاري بين البلدين ابتداءً من عام ٢٠٠٨ الى ما يزيد عن مليار دولار، وفي العام نفسه وقع العراق مذكرة تفاهم قضت بتزويد الأردن عشرة آلاف برميل من النفط العراقي يومياً، وبسعر تفضيلي يقل بمقدار ثمانية عشر دولاراً أمريكياً عن السعر العالمي للبرميل الواحد. توسعت العلاقات التجارية الأردنية العراقية وازدادت نشاطات الأردن مشروعاتها التجارية بعد ذلك في الفترة ٢٠١١–٢٠١٣، لاسيما في مجال توريد السيارات المستعملة التي حققت آنذاك قفزة كبيرة بسبب الاقبال الشديد عليها في السوق العراقية (كيطان، ٢٠١٩).

نتيجة لذلك، اتجهت الأردن الى تطبيق سياسات مصرفية مرنة للغاية لتسهيل عقد الصفقات التجارية والمالية بين العراق والأردن، الأمر الذي ضاعف من حجم الأرصدة المالية العراقية في البنوك والمصارف الأردنية، حتى وصل اجمالي الاستثمارات العراقية في الأردن في عام ٢٠١٣ الى قرابة اثني عشر مليار دولار، في الوقت نفسه الذي شهدت فيه الأردن زيادة كبيرة في عدد المستثمرين من العراقيين في البورصة الأردنية، حيث وصل عددهم الى قرابة ثلاثة آلاف مستثمر يملكون قرابة مائة مليون من الأوراق والسندات المالية في بورصة عمان، التي قُدّرت قيمة الاستثمارات العراقية فيها بما يقارب ثلاثمائة مليون دينار أردني، بنسبة بلغت ١.٦% من اجمالي القيمة السوقية للبورصة الأردنية في العاصمة عمان، في حين بلغ عدد المصانع المملوكة لمستثمرين عراقيين في المناطق الحرة في الأردن حوالي ٢٠٠ مصنع، وصلت قيمة صادراتها الخارجية الى ما يقارب مليار دولار أمريكي سنوياً، حيث كانت معظم صادراتها تتجه الى الأسواق العراقية (كيطان، ٢٠١٩).

كما شهدت سوق العقارات في الأردن نشاطاً كبيراً بفضل توسع استثمارات العراقيين فيها، وبحسب ما أشارت إليه تقارير دائرة الأراضي والمساحة الأردنية في الفترة ٢٠١١–٢٠١٣، فقد استحوذ العراقيون على ما يزيد عن ٥٠%

من قيمة العقارات المشتراة، وكذلك قطاع السياحة الأردني الذي شهد انتعاشاً في تلك الفترة، فقد أشارت تقارير لوزارة السياحة والآثار في الأردن في تلك الفترة الى قرابة نصف مليون زائر عراقي سنوياً، مع زيادة مستمرة في أعداد الزوار، الذين ساهموا بحوالي ثلاثمائة مليون دينار أردني من إيرادات القطاع السياحي الأردني (كيطان، ٢٠١٩).

وفي عام ٢٠١٣ أيضاً، وقعت الأردن مع العراق اتفاقية شراكة في مشروع لبناء خطين من خطوط الأنابيب لتصدير النفط والغاز يصلان بين حقول النفط العراقية في البصرة وميناء العقبة الأردني، حيث بلغ طول الخطين قرابة ١٧٠٠ كم، غير أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ بسبب تمتد تنظيم الدولة (داعش) في الأراضي العراقية، وتمكنه من الاستيلاء على محافظة الأنبار (الرواشدة والفزاع، ٢٠١٣) (الجاسور، ٢٠١٧، ١٧),

بسبب سيطرة تنظيم داعش على أجزاء واسعة من العراق عام ٢٠١٤، تراجع مستوى التبادل التجاري بين الأردن والعراق بشكل مطرد، فبعد أن كان حجم التبادلات التجارية بين البلدين قد وصل الى أكثر من ١.٣ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٣، انخفضت في ٢٠١٤ بمعدل مائة مليون دولار أمريكي، واستمر انخفاضها حتى وصلت الى أقل من ٠.٧٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥، والى أقل من نصف مليار دولار في ٢٠١٦، لتصل الى ٠.٤ مليار دولار أمريكي وهي أدنى قيمة لها في عام ٢٠١٨، حيث كان لإغلاق المنفذ الحدودي (طريبيل–الكرامة) أثر سلبي كبير على حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن في ظل سيطرة تنظيم (داعش) على هذا المنفذ المهم، وتضررت معها مشاريع المستثمرين العراقيين وغير العراقيين في المناطق الحرة الأردنية، التي تكبدت خسائر فادحة، وتجدر الاشارة الى أن هذا المعبر الحدودي وهو المعبر الوحيد بين البلدين قد تمت اعادة فتحه من جديد في أيلول من عام ٢٠١٧ بعد تحريره (WITS, 2017) (كيطان، ٢٠١٩)

في نهاية عام ٢٠١٨، اتفق البلدان إثر زيارة قام بها رئيس الوزراء الأردني الى العراق، على مشروع الربط الكهربائي والذي يهدف الى قيام الأردن بتزويد العراق بالطاقة الكهربائية، من خلال الربط المباشر لشبكتي الكهرباء في البلدين بطاقة (٣٠٠) ميغاوات، كما اتفق البلدان على الانتهاء من تنفيذ مشروع أنبوب النفط العراقي– الأردني (والذي يمتد من البصرة الى ميناء العقبة)، وذلك في الربع الأول من عام ٢٠١٩، فضلاً عن الاتفاق على أن تتوصل اللجان الفنية لتحديد تفاصيل النقل والتسعير لتصدير النفط الخام من العراق الى الأردن قبل شباط ٢٠١٩ (كيطان، ٢٠١٩).

رابعاً: المحددات الأمنية: شكل احتلال القوات الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣ مصدر التهديد الأكبر والأخطر لأمن الأردن الذي يشترك مع العراق في الحدود الشرقية، إذ أدى ذلك الى تمركز وانتشار كثيف لتنظيم القاعدة في المناطق العراقية المحادة للأردن منذ العام ٢٠٠٥–٢٠٠٦، والذي كان يبرر وجوده هناك بمقاومة الاحتلال الأمريكي، الأمر الذي ارتبط بشكل وثيق بأحداث التفجيرات الإرهابية التي شهدتها العاصمة الأردنية في تشرين الثاني عام ٢٠٠٥، وهو الحدث الذي شكل نقطة تحول في العلاقات الأردنية– العراقية، وبداية لمرحلة جديدة استدعت توسيع نطاق التعاون الأمني بين البلدين، حيث قامت الأجهزة الأمنية وأجهزة المخابرات الأردنية بدور كبير في مجال مكافحة الإرهاب في العراق، وهي الجهود التي أدت الى القضاء على بعض قيادات القاعدة، واعتقال البعض الآخر، كما ساهمت في رصد وتتبع حركة زعيم التنظيم في العراق آنذاك (أبو مصعب الزرقاوي)، على نحو ما مكن القوات الأمريكية من القضاء عليه بضربة جوية في حزيران ٢٠٠٦، كما ساهم الأردن بعد ذلك في ضبط

المناطق الحدودية، ونجح كثيراً في منع دخول العناصر الإرهابية، وقد كان لذلك دور فاعل في القضاء على تنظيم القاعدة في العراق (كيطان، ٢٠١٩) (مجيد، ٢٠١١، ١٠١-١٠٢).

من جانب آخر، استضافت الأردن مجموعة من برامج التدريب الدولي التي نفذت لتطوير قدرات القوات العراقية في الجيش والشرطة، وبشكل خاص قوات مكافحة الارهاب العراقية، فقد أسست الأردن المركز الأردني الدولي لتدريب الشرطة، والذي ساهم في تدريب الآلاف من أفراد الجيش والشرطة العراقية المنخرطين في عمليات مكافحة الإرهاب، والتي ساهمت بعد ذلك في تحقيق الأمن والاستقرار داخل العراق، وفي المقابل، رفضت الأردن مطالب التحالف الدولي بإرسال قوات أردنية للمشاركة مع قوات الاحتلال الأمريكي، واكتفت الأردن بمشاركة محدودة من قبل قواتها الخاصة في بعض العلميات التي هدفت الى القضاء على التنظيمات الإرهابية داخل العراق (أبو رمان، ٢٠٠٨، ٨١).

إضافة الى ذلك، قامت القوات الخاصة الأردنية بتدريب دفعات من القوات الخاصة العراقية في مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة، وبعد عام ٢٠١٤ شارك الأردن في تدريب دفعات من قوات الجيش العراقي وقوات مكافحة الإرهاب على برامج متخصصة شملت: (فنون القتال، عمليات إزالة جميع أنواع المفخخات، عمليات الإغاثة الطبية خلال الحرب، برامج التنسيق المدني والعسكري في حالات الطوارئ، والجهوزية لدعم العمليات)، وكل ذلك في إطار الجهود الدولية لمحاربة تنظيم (داعش)، وفي عام ٢٠١٨ وقّع البلدان اتفاق تعاون أمني في المجالات الأمنية والعسكرية، يتضمن تبادل الخبرات والمعلومات حول حماية الحدود ومكافحة الإرهاب، وتطوير القدرات الاستخباراتية والتمارين العسكرية المشتركة والبحث وتطوير التكنولوجيا (كيطان، ٢٠١٩).

يتبين من ذلك، أنه كان للمخاطر الأمنية التي نتجت عن توسع نطاق التنظيمات الإرهابية في العراق، وسيطرة تنظيم داعش على أجزاء واسعة من العراق خلال الفترة ٢٠١٤- ٢٠١٧ دوراً فاعلاً في توجيه مسارات واتجاهات سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق، لاسيما في ظل التحولات والتغيرات التي طرأت على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتي كان لها تأثير واضح على سياسة الأردن الخارجية عموماً، وسياستها الخارجية تجاه العراق على وجه الخصوص.

خامساً: المحددات الإقليمية والدولية: تتمثل أهم العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق، وخصوصاً بعد عام ٢٠١٤، بكل من: العلاقات الأردنية- الأمريكية، والعلاقات الأردنية- الإيرانية، وذلك على النحو الآتي:

١. **العلاقات الأردنية- الأمريكية:** تعلم صانع قرار سياسة الأردن الخارجية درساً بالغ الأهمية من خلال الثمن الذي دفعته الأردن مقابل وقوفها بجانب العراق أبان حرب الخليج الثانية ١٩٩٠- ١٩٩١، ولهذا، عمد الأردن الى بناء سياسة خارجية تجاه العراق تدور حول محور رئيسي، وهو العلاقة الاستراتيجية بين عمان وواشنطن، وبالتالي، فقد أصبحت قرارات سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق منذ عام ٢٠٠٣ تقوم على معايير التحالف الاستراتيجي القائم مع واشنطن، خاصة في ظل حاجة الأردن الماسة للمساعدات الأمريكية السنوية، فقد تقدمت الأردن بطلب للحصول على مساعدات جديدة وكبيرة، ارتفعت قيمتها الى أعلى معدل لها حتى وصلت الى ما يقارب من نصف مليار دولار سنوياً (لاسنسكي، ٢٠٠٦، ١١-١٢).

استمر الأردن في تنمية وتطوير علاقاته السياسية مع واشنطن في ظل التحالف الدولي الذي دعت إليه الإدارة الأمريكية للحرب على الإرهاب، حيث كان للأردن مساهمات عسكرية في جهود مكافحة التنظيمات الإرهابية في العراق منذ العام ٢٠٠٥، واستمرت هذه الجهود الى ما بعد ٢٠١٤ في ظل التحالف الدولي للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، كما استمر الأردن في التأكيد على دوره الفاعل والمؤثر في النظام الاقليمي العربي، وحضوره القوي في الترتيبات والخطط المستقبلية لإقامة مشروع السلام في المنطقة، وكحليف رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه، أكدت سياسة الأردن الخارجية على ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي العراق، وسيادته واستقلاله، والتحذير من مخاطر تقسيم العراق وفقاً لمشاريع وخطط إثنية وطائفية، كما سعى الأردن الى إيجاد نوع من التوازن بين القوى والقيادات العراقية وبين الإدارة الأمريكية، وذلك لإدراك الأردن بأن أمنه القومي سيكون معرضاً للخطر في ظل غياب دور العراق في المنطقة، لاسيما في ظل تداعيات الاحتلال الأمريكي وانعكاساتها على الخارطة السياسية للمنطقة (حسين، ٢٠٠٥، ٨١). وحتى الوقت الراهن، مازالت سياسة الأردن الخارجية مستمرة في دعم الولايات المتحدة وسياستها في المنطقة، باعتبارها الحليف الإستراتيجي واللاعب الأساسي، ومقاومة كل الضغوط الداخلية والإقليمية التي تواجهها الأردن في هذا الاتجاه (مجيد، ٢٠١١، ١٠١).

٢. **العلاقات الأردنية- الإيرانية:** اتسمت العلاقات الأردنية- الإيرانية بحالة من التأرجح والتذبذب بين العداء والدبلوماسية الحذرة، نتيجة عدم وجود أرضية واضحة المعالم ومشتركة للعلاقات بين البلدين، لاسيما في ظل موقف الأردن القومية المناهضة لإيران، فقد وقف الأردن مع العراق في حرب الخليج الأولى، كما دعم الأردن مطالب الأمارات في تحرير الجزر الثلاث في الخليج العربي التي تحتلها إيران، ومع ذلك، فقد شهدت العلاقة بين البلدين تحسناً طفيفاً أدى الى استعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما في تسعينيات القرن العشرين، وذلك بعد المبادرة التي قام بها الأردن بإغلاق مكاتب حركة مجاهدي خلق المعارضة للنظام الإيراني في الأردن، وفي عام ٢٠٠٣، قام ملك الأردن بزيارة إلى إيران تعد الأولى من نوعها منذ قيام نظام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وبالرغم من ذلك، تدهورت العلاقات الأردنية- الإيرانية مرة أخرى بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، بسبب تنامي المخاوف الأردنية من زيادة النفوذ الإيراني في العراق، والمنطقة العربية ككل، فقد حذر الملك عبد الله الثاني في كانون الأول ٢٠٠٤ بشكل صريح من خطورة الأطماع الإيرانية في المنطقة، والتي يجسدها مشروع (الهلال الشيعي) الذي تسعى إيران الى تأسيسه بالاستعانة بأدواتها وأذرعها المحلية في عدد من الدول العربية (الجرابعة، ٢٠١٢، ٤٦).

أما فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فقد أكد الأردن على رفضه التام للخيار العسكري في التعامل مع الأزمة، نظراً لخطورة مثل هذه الحرب وآثارها التي ستكون مدمرة للمنطقة العربية والشرق الأوسط بأسره، وبسبب تمسك الأردن بموقفه الرافض لانتشار السلاح النووي في المنطقة، استطاع الأردن ضمان استمرار الدعم الأمريكي له، والذي يتضمن مساعدات اقتصادية وعسكرية تسهم في تطوير العلاقات بين البلدين في مواجهة إيران (الفايز، ٢٠١٣، ٣٠).

مازالت سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق تواجه حتى اليوم تحديات الموازنة بين التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والموقف من ايران ومشروعاتها المتعددة في المنطقة.

الخاتمة

بالإضافة الى التحديات والتداعيات الخطيرة التي خلفها الاحتلال الأمريكي للعراق منذ عام ٢٠٠٣، والتي كان لها آثارها المعقدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، واجهت العراق منذ عام ٢٠١٤ تحديات كبيرة بسبب تمدد التنظيمات الإرهابية في أجزاء واسعة من أراضيها، الأمر الذي كان له أثر كبير على العلاقات الأردنية- العراقية، وبالتالي على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق، حيث أصبحت قرارات السياسة الخارجية في الأردن تجاه العراق تستند الى مجموعة المتغيرات التي شهدها الداخل العراقي، بالإضافة الى العوامل والمتغيرات المتصلة بها إقليمياً ودولياً، وهي العوامل التي سعى هذا البحث لرصدها وتتبعها خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠٢٤)، فعلى الصعيد الداخلي كانت المحددات الاقتصادية والأمنية هي الأكثر تأثيراً، أما على الصعيد الخارجي، فقد كان للعلاقات الأردنية- الأمريكية، والعلاقات الأردنية- الإيرانية دوراً كبيراً في توجيه سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق خلال هذه الفترة.

علاوة على ذلك، فقد خلصت الدراسة الحالية الى مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١. قامت سياسة الأردن الخارجية على مجموعة من الثوابت والمرتكزات الدينية والقومية والسياسية الإقليمية والدولية، وتهدف الى حماية الأردن وحفظ سيادته واستقلاله، وتأمينه من كافة المخاطر والتهديدات الخارجية.

٢. أن الموقع الجغرافي للأردن كان ومازال من أهم العوامل ذات التأثير البالغ على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق، وخاصة بعد عام ٢٠١٤، حيث ارتبط هذا العامل بكافة العوامل الديموغرافية والاقتصادية والأمنية المؤثرة على صانع قرار السياسة الخارجية في الأردن.

٣. أن العامل الاقتصادي، وحاجة الأردن الى الموارد النفطية هو العامل الأكثر تأثيراً على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق بعد عام ٢٠١٤، إذ حرصت الأردن على الاستفادة من علاقاتها الاقتصادية بالعراق الى أقصى حد ممكن، خاصة في ظل حاجة العراق إلى الأردن والتي نتجت من الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعيشها العراق منذ عام ٢٠٠٣، والتي تفاقمت أكثر بعد سيطرة تنظيم الدولة (داعش) على كثير من الأراضي العراقية، الأمر الذي ضاعف من أهمية العامل الأمني في توجيه سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق.

٤. أن العلاقات الأردنية- الأمريكية تشكل المحدد الرئيسي الذي يعتمد عليه صانع قرار سياسة الأردن الخارجية في توجيه قرارته إزاء العراق، لاسيما في ظل الصراع الأمريكي- الإيراني بشأن الملف النووي الإيراني، والإشكاليات الإقليمية الناتجة عن سياسة إيران التوسعية في العراق خصوصاً، والمنطقة العربية عموماً.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أبو دامس، زكريا والعتوم، نبيل (٢٠١٧). دينامية سياسة الأردن الخارجية في التعامل مع التحديات الإقليمية ٢٠١٠ - ٢٠١٥. مجلة كلية الآداب. العدد (٦٠). ص ص٥٠٩-٥٢٧.

٢. أبو رمان، محمد (٢٠٠٨). الأردن والعراق: الاحتواء مقابل الفوضى. مجلة السياسة الدولية. جامعة بغداد. العدد (١٧٢).

٣. أبو رمان، محمد (٢٠١٤). حسابات معقدة: الموقف الأردني من الأزمة العراقية. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة- قطر.

٤. بدوي، محمد طه وآخرون (٢٠١٣). النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية. ط١. دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع. الاسكندرية- مصر.

٥. البزايعة، خليل مصطفى (٢٠١٢). تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن ٢٠٠٣-٢٠١١. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. عمان- الأردن.
٦. تليلان، أسامة عيسى (٢٠٠٠). سياسة الأردن الخارجية والأزمات العربية. ط١. وزارة الثقافة. عمان- الأردن.
٧. الجاسور، أثير ناظم (٢٠١٧). السياسة الخارجية لدول الجوار أتجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣. مجلة تكريت للعلوم السياسية. جامعة تكريت- العراق. العدد(١٠). ص ص١-٢٩.
٨. الجرابعة، رجائي سلامة (٢٠١٢). الاستراتيجية الإيرانية أتجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (١٩٧٩-٢٠١١). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. عمّان – الأردن.
٩. حسين، حيدر علي (٢٠٠٥). احتلال العراق وتداعياته الإقليمية. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد (١٧). ص ص٦٠-٨٩.
١٠. الحلو، محمد وآخرون (١٩٨٤). مبادئ علم السياسة. ط١. دار الكرمل للنشر. عمان- الأردن.
١١. خماس، عدي أسعد (٢٠١١). الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية- الأردنية ٢٠٠٣- ٢٠١٠. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، عمّان- الأردن.
١٢. الدومة، صلاح الدين عبد الرحمن (٢٠٠٦). المدخل إلى علم العلاقات الدولية. ط١. مطبعة جي تاون. الخرطوم- السودان.
١٣. الرمضاني، مازن (١٩٩١). السياسة الخارجية. ط١. مطبعة دار الحكمة. بغداد- العراق.
١٤. السعيدي، سعاد بردي (٢٠٢١). السياسة الخارجية الكويتية من البقاء السياسي إلى التجديد. مجلة البحوث المالية التجارية. المجلد (٢٢). العدد (٢). ابريل. ص ص٤٢٣-٤٥٤.
١٥. سليم، محمد السيد (١٩٩٨). تحليل السياسة الخارجية. ط٢. مكتبة النهضة العربية. القاهرة- مصر.
١٦. الشياب، أحمد قاسم العبد الحليم (٢٠١٦). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ط١. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان- الأردن.
١٧. عبد الكاظم، رياض مهدي (٢٠٢٠). العلاقات العراقية الأردنية بعد عام ٢٠٠٣. مجلة كلية التربية. جامعة واسط. العدد (٤١). الجزء (٤), ص ص١٦٧-١٨٨.
١٨. العبد اللات، حسين علي حسين (٢٠١١). العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في سياسة الأردن الخارجية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. عمّان- الأردن.
١٩. عبد الله، إياد أحمد (٢٠١٧). اشكاليات العلاقة بين العراق والأردن. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. جامعة حلوان- مصر. المجلد (٣١). العدد (٤). ص ص٦٠٧-٦٢٨.
٢٠. العرود، راكز سالم (٢٠٠٧). سياسة الأردن الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبد الله الثاني (١٩٩٩-٢٠٠٦)- الإمارات العربية أنموذجاً. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة. الأردن.
٢١. غالي، بطرس وخيري، عيسى محمود (١٩٦٥). المدخل الى علم السياسة. ط١. المكتبة الأنجلو مصرية. القاهرة- مصر.
٢٢. الفايز، ذياب محمد (٢٠١٣). العلاقات الأردنية- الأمريكية وآفاقها المستقبلية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. عمّان- الأردن.
٢٣. فريحات، حكمت (١٩٩٠). الثورة العربية الكبرى. ط١. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان- الأردن.
٢٤. كانتور، روبرت (١٩٨٩). السياسة الدولية المعاصرة. ترجمة: أحمد الظاهر. ط١. مركز الكتاب الأردني. عمان- الأردن.
٢٥. الكركي، خالد فايز (٢٠١٥). البعد العربي في سياسة الأردن الخارجية- دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً (١٩٩٩-٢٠١٤م). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة. الأردن.
٢٦. كيطان، أحمد يوسف (٢٠١٩). العراق والأردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. بغداد- العراق.

٢٧. لاسنسكي، سكوت (٢٠٠٦). الأردن والعراق: بين التعاون والأزمة. تقرير خاص رقم (١٧٨). معهد السلام الأمريكي. واشنطن العاصمة– الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٨. مجموعة من المؤلفين (٢٠١٨). السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين– ألمانيا.

٢٩. مجيد، أياد عبد الكريم (٢٠١١). العلاقات العراقية– الأردنية بعد عام ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية. مجلة الدراسات الدولية. جامعة بغداد. العدد (٥٠). ص ص٨١–١١٢.

٣٠. مرعي، خليل عبد المنعم (٢٠١٨). مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. جامعة الاسكندرية– مصر. المجلد (٣). العدد (٦). ص ص٨٥–١٣٥.

٣١. مشاقبة، أمين وآخرون (٢٠٠٠). سياسة الأردن الخارجية ودول الجوار. ط١. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمّان– الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

١. Rosenau, James (1974). Comparing Foreign Policies: Theories, Finding, Methods. SAGE Publications. New York– USA.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

١. الرواشدة، علي والفزاع، علاء (٢٠١٣). العلاقات الأردنية–العراقية: من تجارة الحروب الى صناعة المستقبل. صحيفة الاخبار، ٢٠١٣/٧/٢٦، متاح على الرابط الآتي:
https://al-akhbar.com/Opinion/54835

٢. منصور، نضال (٢٠١٩). العلاقات الأردنية العراقية: من ينتصر لغة المصالح أم إرث الماضي؟! ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٩، متاح على الرابط الآتي:
https://www.alhurra.com/different-angle/2019/01/24/

٣. World Integrated Trade Solution (WITS) (2017). Jordan Exports to Iraq in US$ Thousand 2013-2017, available at:
https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/JOR/StartYear/2013/EndYear/2017/TradeFlow/Export/Partner/IRQ/Indicator/XPRT-TRD-VL